2024 آيار | مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية | العدد 5
May. 2024 | Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences | No. 5
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

التأويل النحوي في كتاب (أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل) لمحمد بن أبي بكر الرازي

م.د. أروى عيسى محمد
كلية الآداب / جامعة الموصل / العراق
arwa.issa.m@uomosul.edu.iq
07740867565

ملخص البحث:

إن العيش في أفياء الكتاب الكريم نعمة لا تضاهيها نعمة، فلا عجب أن ترافدت الهمم إليه لنيل شرف خدمته، ونهضت بإيضاح ما غمض من بيانه، وعلى كثرة ما أُلّف في هذا المضمار تبقى لكل محاولة خصوصيتها، وشكل الأمام محمد بن أبي بكر الرازي بكتابه (أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل) حلقة مهمة في سلسلة تلك الدراسات؛ إذ جمع فيه النفع والإيجاز، سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على شخصية الرازي التفسيرية والنحوية بعد أن عُرف في ميداني اللغة والبلاغة بكتابيه: (مختار الصحاح) و (روضة الفصاحة)، وذلك من خلال دور التأويل النحوي في نماذج مختارة من الآيات التي وقف عندها وتجلت فيها أساليب الحذف والزيادة والحمل على المعنى والتضمين منفذا لتسوية المعنى ودفع الاستغراب عنده، عارضين في غضون ذلك كله كلام الرازي على بساط البحث والمناقشة بالاستعانة بكتب النحو والتفسير لبيان التوجيه الأنسب للآية الكريمة، وسبق هذا كله بتمهيد موجز ضم الكلام عن المؤلِف والمؤلَف، وشفع بخاتمة ألمت بأبرز النتائج التي انتهى إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي، الرازي، أنموذج جليل.

Grammatical Hermeneutics in a book (a unique Model in answers and Questions of Quran Peculiarities) for Mohammed Ibn Abi Baker Al Razee

D. Arwa Issa Mohammed
Department of Arabic / University of Mosul / Iraq
arwa.issa.m@uomosul.edu.iq
07740867565

ABSTRACT:

Living under the shadows of Quran is a non-comparable bless that invokes many to serve it and to explore its ambiguities. There are many writings in this field and each has its own peculiarity and characteristic. Imam Molhammed Tbn Abi Baker Al Razee in his book A Unigue Model in Answers and Ouestions of Quran Peculiarities is an important series in this field. It includes brevity and benefits

This research led him to highlight Razi's interpretive and grammatical personality after being known in the fields of language and eloquence by his books (Mukhtar Al-Sahah) and (Rawdha Al_Fasaha). but never been fully examined and this thesis is an attempt to explore this book. The thesis is divided into five chapters dealing with the issued discussed in this book concerning syntactic aspect. This includes the study of nouns, verbs, prepositions, structures and then syntactic interpretation. The chapters is preceded by an introduction dealing the author and his book and summed up with a conclusion of the main results. The study revealed the scientific,

in particular the syntactic and interpretative, aspects in Al Razi approach. He was not citing views but his critic character is revealed. He is not restricted to a certain concept of the strange but his educational aim has an impact in the brevity that the book is characterized with where Al Razi pointed to the Quranic accurate expression of meanings.

Key Words: Grammatical Hermeneutics , Unique Model , Al Razee.

المقدمة:

إن العيش في أفياء الكتاب الكريم نعمة لا تضاهيها نعمة، فلا عجب أن ترافدت الهمم إليه لنيل شرف خدمته، ونهضت بإيضاح ما غمض من بيانه، وعلى كثرة ما ألف في هذا المضمار تبقى لكل محاولة خصوصيتها، وشكل الأمام محمد بن أبي بكر الرازي بكتابه (أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل) حلقة مهمة في سلسلة تلك الدراسات؛ إذ جمع فيه النفع والإيجاز، حمل هذا البحث على عاتقه تسليط الضوء على التفسيرية والنحوية بعد أن عُرف في ميداني اللغة والبلاغة بكتابيه: (مختار الصحاح) و (روضة الفصاحة)، وذلك من خلال دور التأويل النحوي الذي يمكن تعريفه بأنه: "حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[1] وذلك في نماذج مختارة من الآيات التي وقف عندها وتجلت فيها أساليب الحذف والزيادة والحمل على المعنى والتضمين منفذا لتسوية المعنى ودفع الاستغراب عنده، عارضين في غضون ذلك كله كلام الرازي على بساط البحث والمناقشة بالاستعانة بكتب النحو والتفسير لبيان التوجيه الأنسب للآية الكريمة، وسبق هذا كله بتمهيد موجز ضم الكلام عن المؤلِّف والمؤلَّف، وشفع بخاتمة ألمت بأبرز النتائج التي انتهى إليها البحث[2].

التمهيد/التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف:

شحت علينا كتب التراجم بسيرة الرازي مما أدى إلى إحاطتها بكثير من الغموض، حيث لم تتجاوز ذكر اسمه على اختلاف في لقبه وكنيته وسنة وفاته، فهو الإمام زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي كذلك ضبط اسمه ولقبه وكنيته شيخه القونوي (ت673هـ) على أثر سماع الرازي عليه كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول، وقد كان للعصر الذي عاش فيه أثر في قلة أخباره إذ اتسم بالاضطراب السياسي على أثر الحملات الصليبية من جهة، واجتياح المغول من جهة أخرى لبلاد الإسلام، زاد على ذلك أن الرازي كان رحالة جوابا في طلب العلم[3]، وقد انعكس ذلك على تحديد زمن وفاته الذي تأرجح بين سنتي (660هـ) و (760هـ) [4]، بيد أن ما يدفع التاريخ الثاني كما هو ظاهر ثبات سماعه عن شيخه القونوي الذي ثواه التراب عام (673هـ)، كما أن حاجي خليفة (ت1067هـ) ذكر أن الرازي صرح بخطه على نسخة من مختار الصحاح بأنه فرغ منه غرة شهر رمضان المبارك سنة (660هـ)[5].

([1]) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: 17/1.

([2]) ينظر: دراسة في مختار الصحاح، د. هاشم طه شلاش، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج:34، ج:3، 1983م: 234.

([3]) ينظر: اختصار المعاجم أهدافه وطرائقه (دراسة في مختار الصحاح للرازي)، د. علي القاسمي، مجلة ديوان العرب، 11تشرين الثاني، 2007م: https \\www.diwanalarab,com.

([4]) ينظر: دراسة في مختار الصحاح: 234.

([5]) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1076/2.

وتوصل محقق كتاب روضة الفصاحة الذي ألفه برسم المنصور نجم الدين ملك ماردين الذي ارتقى العرش عام (691ه) إلى أن الرازي لابد أن يكون قد توفي بعد هذا التاريخ[6]، ونسب أحمد عبد الغفور عطار للرازي مخطوطا يعنى بالتاريخ من أول الخلافة الإسلامية إلى القرن الثامن[7]؛ وهذا يعني أنه توفي بعد 700ه، ونظرا إلى استناد القول إلى مخطوط لا يمكن التثبت من صاحبه إلا بعد التحقيق الذي قد يكشف عن حقائق أخرى _والأمثلة على ذلك كثيرة_ فضلا عن تفرد العطار بالإشارة إلى هذا الكتاب؛ فيبدو أن مما يمكن الجزم به هو القول إن الرازي كان حيا إلى عام (691ه) والله أعلم.

أما ما يتعلق بعلميته فقد لقب باللغوي، الفقيه، الصوفي، المفسر، الأديب، المصنف، ومما يدل على مكانته العلمية في نظر العلماء في زمانه ما ذكره شيخه القونوي بقوله: "الشيخ الإمام العالم الفاضل سيد العلماء وقدوة الفضلاء، محيي السنة، ناصر الشريعة، زين الدين ... مدّ الله في حياته"[8]، ويدل على شيء من هذا كتاب الأنموذج الذي يدخل "عموما في جملة الكتب والرسائل التي ألفت لكشف ما يلتبس من القرآن الكريم مما يحتاج في بيانه أو تبينه إلى معرفة بوجوه متعددة من علوم اللغة والبلاغة والنحو والصرف وعلوم القرآن على اختلاف فنونها، وإلى معرفة واسعة وثقافة متميزة، مما يتهيأ به المتصدي لتفسير كتاب الله الكريم"[9]، وفضلا عن ذلك فإن باقي مؤلفاته تشير إلى ثقافة ضاربة في أكثر من مجال، آثرنا ذكرها لتعكس لنا شخصيته العلمية، على النحو الآتي:

- الأمثال والحكم (مطبوع).
- تحفة الملوك في الفروع: وهو مختصر في الفقه (مطبوع).
- حدائق الحقائق في المواعظ (مطبوع).
- دقائق الحقائق في التصوف.
- روضة الفصاحة في علم البيان.
- زهر الربيع في اختصار ربيع الأبرار.
- شرح بدء الأمالي.
- شرح المقامات الحريرية.
- غريب القرآن.
- كنز الحكمة (في الحديث النبوي).
- مختار الصحاح (مطبوع).
- معاني المعاني.

أما بخصوص الكتاب الذي بين أيدينا فإن العنوان الذي اختاره الرازي يعطي إشارة إلى ماعليه من وقوف على ما يستغرب في كتاب الله[10]، فمقصد الأنموذج هو "حل بعض الوجوه التي يرد حولها سؤال، أو يقع فيها إشكال، أو يحتمل أن تكون محل نظر لسبب من الأسباب المتعلقة بأسباب النزول، أو بالأحكام، أو باللغة، أو بالبلاغة، أو بغير ذلك مما يكون التفسير أو التوضيح جوابا

([6]) ينظر: دراسة في مختار الصحاح: 236.

([7]) ينظر: مقدمة الصحاح: 202.

([8]) ينظر: دراسة في مختار الصحاح: 235.

([9]) أنموذج جليل (مقدمة المحقق): 8.

([10]) نُشر الكتاب من قبل على هامش كتاب (إملاء ما منّ به الرحمن) للعكبري، المطبعة الميمنية، مصر، 1321هـ.

له"[11]، وذلك عن طريق تناول المادة القرآنية على حسب الترتيب الذي وردت عليه في المصحف، بدءا من الفاتحة وانتهاء الى سورة الناس، لا يستوقفه في ذلك إلا ما كان في عينه شسء من الغرابة محتاجا إلى إيضاح، ويقف المؤلف في مقصده قريبا من ابن قتيبة (ت276ه) في (تأويل مشكل القرآن)، والقاضي عبد الجبار (ت415ه) في (تنزيه القرآن عن المطاعن).

وقد شخصت محاولات أخرى عقب الرازي سلكت الدرب نفسه، من ذلك كتاب (أسئلة القرآن وأجوبتها) للشيرازي (ت945ه)، وكتاب (فتح الرحيم بكشف ما يلتبس من كلامه القديم في أسئلة القرآن وأجوبتها) للسابلي (ت في حدود 950ه). بيد أن أكبر أثر للكتاب يتمثل في مؤلف زكريا الأنصاري (ت926ه): (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) إذ قام باختصار كتاب الأنموذج _وهذا يظهر جليا من خلال المقارنة بين الكتابين_ وهذا دليل إعجاب لا ريب، مشيرا في مقدمته إلى أنه "مختصر في ذكر الآيات المتشابهات ... وفي ذكر أنموذج من أسئلة القرآن العزيز وأجوبتها صريحا أو إشارة جمعته من كلام العلماء المحققين" [12]، والغريب أنه أغفل ذكر الرازي _صاحب أسئلة القرآن وأجوبتها_ وهذا ما أوقع الأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر للهجرة) في الوهم بذكره أن الأنصاري انتخبها من كتب العلامة الفخر الرازي (606ه) [13].

أما منهج الكتاب فإنه يخضع في ترتيبه لنظام محدد بالتزام الرازي بالهدف الذي ندب إليه نفسه وهو الكشف عن غريب القرآن الكريم ومبهمه باختصار، و هذا المنهج القائم على الإيجاز يبدو هو السبب وراء عدم ذكر المصادر التي اعتمد عليها ، غير أن النقول التي نسبها إلى أصحابها تفصح عنها، وذلك من خلال تردد أسماء لعلماء بارزين كسيبويه (ت180ه) والفراء (ت207ه) والأخفش (ت215ه) والمبرد (ت285ه) والزجاج (ت311ه) والزمخشري الذي يبدو تأثره به كثيرا بكثرة دورانه في الكتاب.

المبحث الأول/ الحذف:

يرتكز الحذف على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية بإسقاط جزء من الكلام أو كله[14]، شريطة وجود دليل على ذلك؛ لأن العرب "إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر"[15]، وتقدير المحذوف على ربين: فإما أن يفهم من الكلام ويدل عليه سياق القول، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به، وهو منحى سائغ؛ لأن الحذف إنما يكون إيجازا واختصارا، أو يكون التقدير صناعيا ، وهو ما عيب على النحويين لأنه إنما اجتلب لتسوية الإعراب[16]، وجل ما عده الرازي حذفا في الآيات الكريمة دار في المنحى الأول بقصد إزاحة ما يشكل عن آيات بدا فيها نوع من الغموض، ومن ذلك وقوفه عند قوله تعالى: **{وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (45) الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (46)}** [البقرة:45_46] إذ سلك الرازي وجهة حذف

([11]) أنموذج جليل (تقديم الكتاب): 11.

([12]) فتح الرحمن: 13.

([13]) ينظر: طبقات المفسرين: 363.

([14]) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: 283.

([15]) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: 319.

([16]) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: 35_36.

المضاف في جوابه عن سؤال محتمل الورود وذلك لمجيء ذكر الرجوع إليه سبحانه في الآية مع أن قوله **{مُلَاقُو رَبِّهِمْ}** كاف في الدلالة عليه، فكان تقديره: (ملاقو ثواب ربهم) ليستأثر الشطر الثاني من الآية بالإشارة إلى أنهم موقنون بالبعث[17].

وما ذكره الرازي من تقدير في كلام عدد من المفسرين، ولكن على اختلاف في منطلق إثارة المسألة، فقد كانت عنايتهم قائمة على تفسير اللقاء الوارد في الآية، أما الرازي فقد أشار إلى الفرق بين الجملتين، وعلى العموم فقد ذكرت في الآية أوجه يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. تقدير محذوف في الآية: إما مضاف يقدر بـ: (جزاء ربهم) [18]، أو ما هو أخص من الجزاء فيكون معنى الكلام: (ملاقو ثواب ربهم) [19]، أو تقدير جار ومجرور محذوفين، أي: (يظنون أنهم ملاقو ربهم بذنوبهم) إمارة على أن الزاهد لا يقطع بكونه ملاقيا لثواب الله، وعلى القول الأخير يكون الظن على بابه من ميل إلى أحد معتقدين، إلا أن التعسف ظاهر فيه[20]، والجمهور على عدّ الظن بمعنى اليقين؛ إذ المقام في بسط صفات مدحهم، ووصفهم باليقين أولى عندئذ، يؤيد ذلك عطف **{وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}** عليه، والقطع بذلك لازم[21].
2. أن تكون الملاقاة مجازا عن انقضاء أجلهم لأنها مسببة عنه، وعلى ذلك فهم يظنون الموت في كل لحظة فيتوبون[22].
3. بقاء الكلام على ظاهره من غير حذف ولا كناية، فاللقاء هو رؤيته سبحانه[23]، ولما كان كثير "مما يقدر فيه مضاف محذوف من قبل النحاة لا يوجد مبرر قوي يدعو أليه، فضلا عن أنه يمكن أن يحدد المعنى الذي يراد به أن يكون أكثر عموما واتساعا"[24]، وأن الأولى أن يلجأ إلى تقدير المضاف حيث يتعين ولا يمكن أن يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة[25]، فبادٍ أن الكلام قد استقام من دون تقديره؛ إذ فيه تحديد لسعة دلالته، فما قدر إنما هو مما يترتب على لقياه تعالى قطعا، ودوام استحضار الذهن لذلك والموأ إليه من خلال صيغة المضارعة في (يظنون) سيكون حتما رادعا للنفس، وحضا على كمال الخشوع الذي بسطت الآية في تفصيل دواعيه، ليكون ذلك دليلا على كمال يقينهم، فكأنما الأمر قد تحقق ووقع وصار من المسلمات، وهو الظاهر من إافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وكذلك هم على يقين من البعث المدلول عليه بـ: **{وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}**، وبذا يتضح الفرق بين جزئي الآية والذي قصد الرازي إلى بيانه.

([17]) ينظر: أنموذج جليل: 24.

([18]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 376/1.

([19]) ينظر: الكشاف: 134/1.

([20]) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: 137/1_138.

([21]) ينظر: روح المعاني، الآلوسي: 338/1.

([22]) ينظر: التفسير الكبير: مج:1 : 491/3.

([23]) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي: 317/1.

([24]) ظاهرة الحذف، د. طاهر سليمان حمودة: 235.

([25]) ينظر: المصدر نفسه: 333.

وجاء داعي المعنى باعثا للرازي على القول بإضمار فعل في قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}** [الحشر:9]؛ إذ لما كان معنى التبوء اتخاذ المكان منزلا، وعطف الاسمين يقتضي مباشرة الفعل للاسم الثلاثي: (الإيمان) في حين أنه أمر معنوي لا يُتبوأ، لزم الأمر إمار فعل مناسب يصح تسلطه عليه، ومن هنا جاء التقدير: تبوؤا الدار وأخلصوا الإيمان، وذكر الرازي أن ما في الآية من إضمار شبيه بقول الراجز[26]:

علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت همالة عيناها

أي: وسقيتها ماء باردا[27].

وقد جاءت دلالة المفردات الخاصة التي اشتملت عليها الآية لتقف حائلا من دون تسويغ العطف فيها[28]، "إذ لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موضع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف، بل يشترط صحة صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل"[29]، وهذا ما دفع النحاة إلى تقدير عامل محذوف في الاسم الثاني ليستقيم المعنى في ظل العطف[30]، ولما كان إضمار فعل مستوجبا قرينة دالة عليه[31]، يكون ما في الآية من إضمار من قبيل الإضمار "اعتمادا على فهم المراد"[32]، من خلال مدلول الفعل المذكور، ويترتب على هذا التقدير عدّت الواو عاطفة للجمل لا للمفردات.

علما أن في الآية أوجها أخرى لم يتطرق إليها الرازي من بينها مذهب البيانيين في جعل العطف الحاصل فيها صحيحا على سبيل المجاز عن طريق الاستعارة المكنية بتشبيه الإيمان بالمنزل إيماء إلى تمكنهم فيه، واستقامتهم عليه، ويكون مدلول (تبوؤا) قرينة دالة على إرادة المجاز فيه[33]،وعلى الرغم مما في هذا المنحى من وصف بليغ إلا أن ما يعترض عليه هو تطلبه استعمال الفعل في الحقيقة نظرا إلى (الدار)، وفي المجاز نظرا إلى (الإيمان) في آن واحد، فضلا عن أن هذا وإن ناسب تطبيقه الآية فإنه لا يتلاءم مع شواهد أخرى عطف فيها اسم على اسم ولم يتناسب الفعل المذكور إلا مع أولهما، ومن ذلك قول الراعي النميري[34]:

([26]) لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: 140/3.

([27]) ينظر: النحو والدلالة، د. محمد حماسة: 138.

([28]) لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: 140/3.

([29]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك:177.

([30]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري: 428/2.

([31]) ينظر: المقتضب، المبرد: 228/3.

([32]) شرح الرضي على الكافية، الأسترآباذي: 339/2.

([33]) ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام المشهور بـ: (حاشية الشمني على مغني اللبيب): 260/2.

([34]) شعر الراعي النميري: 150، ورواية الشطر الأول فيه: (وهزة نسوة في حي صدق)، وقد تعين حذف العامل في البيت لدى كثير من النحويين، ينظر: الخصائص، ابن جني: 43/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: 59/2،

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فلا يصلح في هذا القبيل منها بخلاف الحذف[35].

ورجح ابن عطية (ت 546ه) نصب الإيمان على انه مفعول معه، وبذا يكون الكلام: الذين تبوؤا الدار مع الإيمان[36]،وعلى الرغم من أن المذهب الراجح عند كثير من النحويين أن يكون المفعول منصوبا بالفعل السابق له وليس بالواو[37]، الأمر الذي لم يستقم في الآية، فقد مال ابن عاشور (ت1393ه) لهذا المنحى بعدم إلزام ذلك[38]، وهذا مما فيه خلاف[39]:، فلا عن ان الوجهةُ عفت من منظور أن لا فائدة مستقاة من الإعلام بمعية الإيمان للتبوء لكونه أمرا معلوما[40].

وللزمخشري مذهب آخر في الآية يتمثل في عدّ أصل الكلام: والذين تبوؤا دار الهجرة ودار الإيمان، فحذف المضاف إليه وأقيمت (ال) مقامه، كما حذف المضاف من دار الإيمان ووضع المضاف إليه مقامه[41]، والتكلف ظاهر في هذه الوجهة إذ في تقدير كم المحذوف أصول متبعة عند النحويين، يتجلى ذلك في قول سيبويه: "كلما كثر الإضمار كان أضعف"[42]، والأصل عدم الحذف، وهذا يستوجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن[43].

وقد عرض وجه آخر في الآية ليصح التشريك بين الاسمين وذلك بتضمين الفعل (تبوؤا) معنى (لزموا) [44]، وللترجيح بين الإضمار والحذف تفصيل دقيق يمكن تلخيصه بان الفعل المذكور إن صح تسليطه على الاسم الذي يعقبه على وجه الحقيقة رجحت كفة الإضمار، وإن لم تصح نسبته أوثر التضمين[45]،

وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: 242/3.

([35]) ينظر: البنى النحوية وأثرها على المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003م: 98.

([36]) ينظر: المحرر الوجيز: 287/5.

([37]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 279/1_281، وأوضح المسالك: 54/2، والجنى الداني: 155.

([38]) ينظر: التحرير والتنوير: 91/28.

([39]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري: 248/1_250.

([40]) ينظر: روح المعاني: 342/28.

([41]) ينظر: الكشاف: 504/4.

([42]) الكتاب: 259/1.

([43]) ينظر: مغني اللبيب: 284/2، وظاهرة الحذف: 157.

([44]) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي: 525/7.

([45]) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: 125/3.

وبالنظر إلى الآية فلا شائبة في إسناد التبوء إلى الدار على الحقيقة، وعليه فالأمر مرجح لإضمار الفعل، كما أن اختيار الحذف على التضمين في حال تواردهما على الجملة هو ظاهر كلام ابن هشام استدلالا منه بأنهما وإن اشتركا في مخالفتهما للأصل إلا أن في التضمين تغييرا لمعناه[46].

وما سبق يمثل بوضوح وصف الكتاب الكريم بأنه حمال أوجه، ففي أغلب ما ذكر أثر في صفحة المعنى بليغ، بيد أنه كما يبدو _والله أعلم_ أن الرأي الغالب هو إضمار فعل في الآية، والذي اختاره الرازي جوابا عن الاستشكال فيها، فهو من سمت الإيجاز السائد في النظم الكريم، استدلالا بالمذكور على المحذوف، كما أنه قد يكون للقرينة الخارجية المتمثلة في سبب النزول أثر في ترجيح هذا الحذف، وذلك إذا علمنا أن السورة نزلت في شأن فيء بني النضير الذي خُص به المهاجرون من دون الأنصار، فكان ذلك حاملا على إرجاف المنافقين في هذا التقسيم غير المعهود[47]، فكأن الآية تذكير باستقرار الأنصار بخلاف المهاجرين الذين أشارت السورة في موضع سابق منها إلى: { **لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**} [الحشر:8]، فكأن إظهار التبوء تذكير بسبب ما حصل ورد على الأقاويل، بخلاف الإضمار الذي جُعل معلوما من لدن الأنصار رفعة لشأنهم، والله أعلم.

فضلا عن أن الإضمار "إنما يحسن في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن"[48]، حيث لم يحسن إعمال البناء في باقي الكلمات، وما أُشير إليه جلي في الآية.

المبحث الثاني/ الزيادة:

من أشكال التأويل الزيادة التي أثارت خلافا بين المفسرين والنحويين حولها، ففي حين تحرج الكوفيون من إطلاق هذه التسمية مؤثرين القول بأن اللفظ توكيد، أو صلة، أو مقحم[49]، أثبته البصريون استدلالا منهم بأن قول زائد "ليس المراد منه أنه دخل لغير معنى البتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح"[50]، وفصل الرضي (ت686ه) أكثر في سرد محسناتها في واقع الكلام، على أنها إما معنوية أو لفظية، فالأولى بتأكيدها المعنى، والثانية لتزيين اللفظ، ليتهيأ الكلام بسببها لاستقامة الوزن وحسن السجع[51].

ومن الآيات التي خرجها الرازي على الزيادة قوله تعالى: **{وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ}** [فصلت:5] إذ علل ورود (من) في هذا الكلام بزيادتها توصلا لإفادة أن الحجاب ابتداؤه من الكفار ومن رسول الله (ﷺ)، وعلى ذلك فالمسافة المتوسطة بينهم وبينه عليه السلام مستوعبة بالحجاب لا فراغ فيها البتة، أما لو سقطت (من) لكان المعنى أن حجابا

([46]) ينظر: مغني اللبيب: 341/1.

([47]) ينظر: أسباب نزول القرآن، الواحدي: 438/1،

([48]) معاني القرآن، الفراء: 13/1.

([49]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70/3.

([50]) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: 253/1.

([51]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 432/4_433.

حاصلا وسط الجهتين لا غير، وبذلك فدخول (من) لتقويم معنى الحجاب بين الطرفين بوصفه سدا منيعا حائلا بينهما مع إيصال بعد المسافة أيضا[52].

وهذا القول يستلزم عدّ (من) زائدة في كلام موجب، الأمر الذي رده نحويو البصرة؛ لأنهم اشترطوا لذلك وقوعها في حيز نفي أو شبهه، مع تنكير مجرورها[53]، وأجاز الأخفش زيادتها في الواجب[54]، إلا أن ما استدل به من شواهد قرآنية لم يسلم من نقد وإرجاع للحرف إلى معانيه الأخر من تبعيض أو بيان جنس[55].

وفي الآية نفسها آثر كثير من المفسرين القول بدلالة (من) على ابتداء الغاية فيها من دون القول بزيادتها[56]. ويبدو أن ذلك فهم منهم بأن الزائد في الكلام "يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"[57] وأن الزائد متى أُسقط من الكلام لم يختل، و"إنما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا" [58] على حد قول ابن السراج (ت316ه).

و(من) هنا أدت دورا كبيرا يختل المعنى بسقوطها، يربو على إفادة التوكيد، ولذا يبدو أن التعبير بالفائدة المستقاة من ذكر (من) أولى من القول بزيادتها، فما ذكره الرازي صحيح بإيصالها أن الحجاب قد ملأ ما بين أولئكم الكفار ورسول الله عليه الصلاة والسلام دلالة على قوته، فلم يُبق مجالا لاتصال واتفاق، فلا يرون ما يبديه رسول الله من الحق، تعجيزا له عليه السلام وتيئيسا من إيمانهم.

وللقصد السابق عُدل عن الاكتفاء بقول (بيننا) بمعنى (وسطنا)، بل تعداه إلى عطف: (وبينك) ليصدق على حجاب كائن بينهما مستوعب، وإدخال (من) بإفادتها ابتداء الغاية؛ لاستئناف الابتداء من الجهتين، إيغالا في وصف نُبوّهم عن الحق، ومجّهم له، وامتناع المواصلة لفرط التباين بينهما[59]، وعليه فـ(من) أسهمت بدور ملحوظ في خدمة مقصود الكلام، وبلاغة في تأدية المعنى المراد، ولا يستقيم المعنى بعدها زائدة والله أعلم.

المبحث الثالث/ الحمل على المعنى:

ضرب من التأويل يسوغ به ما قد تشتمل عليه السياقات من ألفاظ لوحظ عليها تباين صناعي، كأن تفتقد المطابقة الكمية بين المفرد وما فوقه، أو النوعية، بخرق القواعد المتبعة في التذكير والتأنيث، فيُرأب الصدع في ذلك بالحمل على المعنى من دون اللفظ، على الرغم من أن العرف النحوي مقر بأن "الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[60]، إلا أنه رُصد له كثير من الورود في كلام العرب ومحكم التنزيل، حيث استحكمت دواعيه، الأمر الذي حدا بابن جني (ت392ه) إلى تشبيه هذا المسلك بالبحر؛

([52]) ينظر: أنموذج جليل: 452.

([53]) ينظر: الكتاب: 225/4، والإنصاف في مسائل الخلاف: 376/1، وشرح ابن عقيل: 599/1.

([54]) ينظر: معاني القرآن: 464/2 ، 254/1.

([55]) ينظر: شرح المفصل، الزمخشري: 461/4.

([56]) ينظر: البحر المحيط، ابو حيان: 463/7، والبرهان في علوم القرآن: 177/4، وروح المعاني: 477/24.

([57])شرح المفصل: 64/5.

([58]) الأصول في النحو: 257/2.

([59]) ينظر: روح المعاني: 477/24.

([60]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 511/2.

لاتساعه وكثرة دورانه، منبها على أن الحال فيه موكول إلى قوة النظر وملاطفة التأويل[61]، ليُتصور معنى الجماعة في الواحد، والواحد في الجماعة، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا[62]، فالأسلوب يحكي شيئا من مرونة اللغة، وقدرتها على التصرف والتوسع في أشكال التعبير.

ومن الأمثلة التي وجد فيها الرازي تباينا في المطابقة المية قوله تعالى: **{إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}** [التحريم:4] إذ نبه على أن إفراد لفظ (صالح) لا يتناسب مع مقابلة الملائكة الذين هم جمع، ولذا لزم حمله على معنى الجمع، كقولهم: لا يفعل ذلك الصالح من الناس، أي: الجنس الصالح منهم، ولهذا الضرب نظائر كثيرة منها قوله تعالى: **{ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ}** [الحاقة:17]، وقوله: **{ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا}** [من الآية 67: غافر] وهذا ما حمل الفراء على القول بأنه "في كثير من القرآن يؤدي معنى الواحد عن الجميع"[63].

وإرادة الجمع بهذا اللفظ أجازه غير واحد على أنه اسم للجنس نائب مناب الجمع[64]، وإن أجيز أيضا أن يكون اللفظ جمعا والقياس كتابته: (وصالحوا) غير أن الواو حذفت خطا تبعا لحذفها لفظا بسبب التقاء الساكنين، كما في قوله تعالى **{سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ}** [العلق:18]، بيد أن إضافة (صالح) إلى المؤمنين واكتسابه منه معنى الجمع لما تفيده الإضافة من معانٍ من بينها التعميم[65]؛ ليعم الجنس الصالح بقرينة الإضافة، فضلا عن السياق الدال على الجمع، والمغزى الذي يولده التأويل بالإشارة إلى "قلة المتصف بهذا جدا؛ لقلة الراسخين في الإيمان، فهو قليل من قليل"[66]. يبدو فيه من الكفاية لترجيح حمل المفرد على معنى الجمع في هذا الموضع، والله أعلم.

ولما كان للنحو قواعد وحدود مُلتزمة في التذكير والتأنيث عُدّ الخروج عنها عيبا يلحق بالكاتب[67]، ومن ذلك فرض وجود التطابق بين الصفة والموصوف[68]، وما ندّ عن ذلك ألزم النظر فيه والتأويل، وهذا ما وقف عنده الرازي حيث نبه إلى مواضع جاءت فيها الصفة مذكرة على الرغم من تأنيث موصوفها، وإن كان في ذلك الأمر تسويغ في ضوء مقولة الأصل والفرع التي حفل بها النحو، ويظهر ذلك من قول سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول"[69].

وبهدي من هذا الكلام كان لتأنيث المذكر شيء من القبول عند ابن جني حمله على عدِّ تذكير المؤنث ضربا واسعا في العربية؛ لكونه ردا للفرع إلى الأصل، بخلاف تأنيث المذكر الذي هو أذهب في التناكر

([61]) ينظر: الخصائص: 435/4.

([62]) ينظر: المصدر نفسه: 411/2.

([63]) معاني القرآن: 167/3.

([64]) ينظر: الكشاف: 566/4، والمحرر الوجيز: 332/5، والتفسير الكبير: مج:11 : 571/30.

([65]) ينظر: اللمع في العربية: 80.

([66]) ينظر: البحر المحيط: 287/8، روح المعاني:481/28.

([67]) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 87.

([68]) ينظر: أسرار العربية: 241.

([69]) الكتاب: 241/3.

والإغراب، ونمثل لذلك بوقوف الرازي عند قوله تعالى: { **إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ**} [القمر: 19،20] إذ عدّ سبب تذكير (منقعر) مع أن الأصل تأنيثه مطابقة لموصوفه، كما ورد في قوله تعالى: {**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**} [الحاقة:7] بأن (النخل) مذكر اللفظ، وليس فيه علامة تأنيث، فاعتبر اللفظ في وصفه بـ(منقعر)، أما في قوله تعالى: {**أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**} فقد اعتبر المعنى، وهو كونه جمعا، مضعفا أن يكون السبب في الموضعين هو مراعاة الفاصلة في السورة، ذاكرا أن أبا عبيدة(ت210ه)[70]، عدّ النخل مما يذكر ويؤنث، ليكون القرآن بذلك جامعا بين اللغتين[71]، وهي الوجهة التي تابعه فيها الرضي[72]، إلا أن فيها خروجا من باب التأويل على أن لغة الحجاز تذكر اسم الجنس ويؤنثه غيرهم، ولما كان اسم الجنس إنما تفرق "بينه وبين واحده التاء مفردة" فقد حمل المبرد تأنيث صفة النخل على المعنى، وتعليل ذلك أن اسم الجنس يأتي على سنة الواحد، وإن قُصد به جمع الشيء، وعلى ذلك فمن أنثه فليس إلى الاسم يقصد، وإنما يؤنثه على معناه [73].

وعلى وفق ما تقدم يبدو أن تأويل النخل أكثر اتساقا ونظم القرآن المتسم بنسجه المحكم للمعنى؛ فإيثار حمل الوصف على معنى (النخل) بتأنيث (خاوية) زاده كثرة؛ لأن العرب قد تؤنث للمبالغة، فكان بذلك مناسبا لنعت الرياح قبله بزيادة التدمير المستفاد من {**صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ**} [الحاقة:6]، ووقت التدمير الطويل، وعظم الاستقصاء، بخلاف الحمل على المعنى في تذكير (المنقعر) الذي لم يحفل سياقه بهذه المبالغة[74]، وبذا يكون الحمل على المعنى في تذكير (المنقعر) مُصيبا موضعه كجمالية من الجماليات التي ينشرها الحمل على المعنى في محكم التنزيل.

المبحث الرابع/ التضمين:

من مظاهر التأويل النحوي التي اعتمد عليها الرازي في كثير من إجاباته والقائمة على أساس "إشراب اللفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين"[75]، وهذا المعنى مُستقى أصلا من مدلول التضمين اللغوي حيث ذُكر أن معنى "ضمن الشيء: أودعه إياه كما تودع المتاع الوعاء"[76]، والكلام في هذا الأسلوب تتنازعه الحقيقة والمجاز، والنحو والبلاغة[77]، فضلا عن أن النحويين مختلفون أصلا في تحديد أُطره، ففي حين اختار الكوفيون التناوب بين الحروف، قصره معظم نحاة البصرة على الأفعال، بخلاف ابن جني الذي وسّع دائرته بشمله الحروف إلى جانب الأفعال، ولكن في حدود، وذلك في قوله: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه،

([70]) ينظر: مجاز القرآن: 88/2.

([71]) ينظر: أنموذج جليل: 489.

([72]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 325/3.

([73]) ينظر: المقتضب: 346/3.

([74]) ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي: 75_77.

([75]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 138/2.

([76]) لسان العرب: (ضمن) : 138/2.

([77]) ينظر ما كتب حوله في كتاب (التضمين في العربية) للدكتور أحمد حسن حامد.

والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[78]، وكذلك شمل الزركشي الاثنين[79]، وهذا ما وجدناه لدى الرازي حيث زاوج بين المذهبين، فهو تارة يضمن بعض الحروف معاني بعضها، وأخرى يضمن الأفعال، بحسب مقتضى المسألة التي هو بصدد الإجابة عنها.

وسنمثل للمنحى الأول بوقوفه عند قوله تعالى: **{تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (4) سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}** [القدر: 4_5] إذ اختار الرازي تضمين الحرف (من) الوارد في الآية معنى (الباء) ردا على التساؤل عن معنى مجيء **{مِنْ كُلِّ أَمْرٍ}** مع أن التنزل من كل أمر لا معنى ل، وهو في ذلك يورد شواهد من التنزيل دليلا على هذه الوجهة، كقوله تعالى: **{لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}** [الرعد:11] وقوله: **{رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ}** [غافر:15]، ليكون المعنى: تنزل بكل أمر قضاه الله في تلك السنة من ليلة القدر إلى مثلها[80]، وهذا ما أجازه غير واحد[81]، ليكون وصفا لنزول الملائكة بأنه ملابس للأمر به، أي: تنزل الملائكة وهم مأمورون بكل أمر يكون في السنة[82].

وفي حين عدّ ابن عاشور (من) في الآية بيانية لتبيين الإذن في قوله تعالى: **{بِإِذْنِ رَبِّهِمْ}**، وهذا على أساس أن الباء فيه سببية، ليؤول الكلام إلى: ينزلون بسبب إذن ربهم الذي هو في كل أمر[83]، تعليلا لذلك النزو؛ إما على تضمين الحرف معنى اللام التعليلية[84]، أو على تقدير محذوف، أي: من أدل كل أمر تعلق به التقدير في تلك السنة[85].

وواضح مما تقدم أن تعدد معاني الحرف (من) ناجم عن الاختلاف في فهم مدلول السياق الذي ورد فيه: أهو في شأن تعليل النزول أم هو في وصف كيفيته، فيكون السياق بذلك مُلقيا ظلالا من المعاني بفعل استعماله في هذا الموضع، ولما كان لكل حرف من حروف الجر معنى عُرف به واطرد؛ فقد ذُكرت في الآية وجهة أخرى آثرت ردّ (من) إلى معناه الأصل، على أنه لابتداء الغاية، فيكون مبدأ تنزلهم من كل أمر[86]، وجمع ابن عطية بين معنى الابتداء وإلزام الآية محذوفا على أن ابتداء النزول من أجل هذه الأمور المقدرة[87].

([78]) الخصائص: 308/2.

([79]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 338/3.

([80]) ينظر: أنموذج جليل: 571.

([81]) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي: 293، الجامع لأحكام القرآن: 133/20.

([82]) ينظر: روح المعاني: 584/30.

([83]) ينظر: التحرير والتنوير: 464/30.

([84]) ينظر: البحر المحيط: 493/8.

([85]) ينظر: الكشاف: 781/4، التفسير الكبير: مج:11 : 235/32، الدر المصون: 549/6.

([86]) ينظر: نظم الدرر: 492/8.

([87]) ينظر: المحرر الوجيز: 505/5.

وإذ كانت وظيفة حروف الجر "أداء معانيها ما كان منها أصلا أو مجازا بين الفعل ومفعوله"[88]، فقد ولّد تضمين الحرف سعة في المعاني لا يأباها السياق، بل كان مُسوغا لها في فهم التنزل، وبذلك فهذا التضمين جاء موافقا لشرط ابن جني بوجود الأحوال الداعية له، مع أن إبقاء (من) في الآية على أصل معناها يبدو هو الوجه الأقوى، والله أعلم

الخاتمة:

وقف البحث عند كتاب مغمور من كتب الإمام بن أبي بكر الرازي ليكشف عن منهجه في توظيف التأويل النحوي لدرء ما قد يُستشكل من كلام الله تعالى، وتبين من خلال البحث أن الراجح هو القول بأن الرازي كان حيا إلى عام (691ه) بخلاف المشهور من أن سنة وفاته هي (666ه).

وقد أكثر الرازي من اللجوء إلى التأويل النحوي في توضيح المعاني وجلاء عدد من وجوه اللبس، وإن ظهر من خلال البحث إمكان حمل بعض من هذه النصوص على ظاهرها للتوصل إلى المعنى الأوفق في الآيات، وشكل الحذف أبرز معالمه فالحمل على المعنى الذي كان منفذا لديه للتوفيق بين القاعدة النحوية والمعنى وكشف بلاغة النظم، كما ظهر أن الرازي كان من القائلين بالزيادة في القرآن الكريم، فضلا عن مزاوجته بين تضمين الأفعال والحروف.

المصادر والمراجع:

إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر_ القاهرة، 1937م.
الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (ت415ه)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية_دمشق، ط1، 1981م.
أسباب نزول القرآن: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت468ه)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة_لبنان،ط1، 1411ه.
أسرار العربية: كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم_بيروت، ط1، 1999م.
الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه)، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي_بيروت، ط2، 1993م.
أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، مطابع دار القلم_بيروت، (د.ت).
الأصول في النحو: محمد بن السراج (ت316ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة_بيروت، ط3، 1988م.
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، المكتبة التجارية الكبرى_مصر، (د.ت).
أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل: محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد سنة 691ه)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر_بيروت، ط2، 1995م.
أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن محمد البيضاوي (ت791ه)، تحقيق: عبد القادر العشا حسونة، دار الفكر_بيروت، 1996م.

[88] حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، د.أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج32، ج1_4 ، 1981م: 166.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة_بيروت، ط6، 1980م.
البحر المحيط: محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، 2001م.
البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة_بيروت، ط2، (د.ت).
بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: د. فاضل السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة_بغداد، ط2000،1م.
البيان في غريب إعراب القرآن: عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، دار الكتاب العربي_القاهرة، 1969م.
تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276ه)، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية_المدينة المنورة، ط3، 1981م.
: التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد_الرياض، ط1، 1984م.
تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد (المسمى: التحرير والتنوير): محمد الطاهر بن عاشور (ت1393ه)، الدار التونسية للنشر، (د.ت).
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(ت672ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي_القاهرة، 1967م.
التفسير الكبير: محمد بن عمر الرازي (ت606ه)، دار إحياء التراث العربي_بيروت، ط4، 2001م.
الجامع لأحكام القرآن: محمد بن علي القرطبي (ت671ه)، دار الكتاب العربي_القاهرة، 1967م.
الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي (ت749ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، مطابع المكتبة العربية_حلب، ط1، 1973م.
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206ه)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا_القاهرة، ط1، 2002م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي_مصر، ط2، 1980م.
الخصائص: عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي_بيروت، 1952م.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين بن يوسف بن محمد المعروف بـ_السمين الحلبي (ت756ه)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، 1994م.
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت1270ه)، تحقيق: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي_بيروت، ط1، 1999م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة_مصر، ط14، 1965م.
شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي (ت686ه)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس_ليبيا، 1978م.
شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643ه)، قدم له: د. اميل يعقوب، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، 2001م.
شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق: د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي_بغداد، 1980م.
طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر للهجرة)، تحقيق: سليمان الخزّي، مكتبة العلوم والحكم_المدينة المنورة، ط1، 1997م.

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر_الاسكندرية، 1999م.
فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: زكريا الأنصاري (ت926ه)، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار الجيل_بيروت، (د.ت).
الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت180ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي_مصر، ط3، 1988م.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه)، دار الكتاب العربي_لبنان، 1947م.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله المعروف بـ(حاجي خليفة) (ت1067ه)، مكتبة المثنى_بغداد، (د.ت).
اللباب في علل البناء والإعراب: محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر_بيروت، ط2، 2001م.
اللمع في العربية: عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، ط1، 1978م.
لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711ه)، دار صادر_بيروت، 1956م.
مجاز القرآن: معمر بن المثنى التيمي المعروف بـ(أبي عبيدة) (ت210ه)، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، ج2: مكتبة الخانجي_مصر، ط1، 1962م.
المذكر والمؤنث: محمد بن القاسم الأنباري (ت328ه)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس_بيروت، ط5، 1986ه.
معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (ت207ه)، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب_بيروت، ط2، 1980م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم_بيروت، ط1، 1999م.
المقتضب، المبرد:
المنصف من الكلام على مغني ابن هشام المشهور بـ: (حاشية الشمني على مغني اللبيب)
النحو والدلالة: د. محمد حماسة، دار الشروق_القاهرة، ط1، 1983م.
نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت885ه)، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، 1995م.
البنى النحوية وأثرها على المعنى: أحمد عبد الله حمود العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003م.
دراسة في مختار الصحاح: د. هاشم طه شلاش، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج:34، ج:3، 1983م
حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: د. أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج32، ج1_4 ، 1981م: 166.
اختصار المعاجم أهدافه وطرائقه (دراسة في مختار الصحاح للرازي)، د. علي القاسمي، مجلة ديوان العرب، 11تشرين الثاني، 2007م: https \\www.diwanalarab,com.